

آثار الاتجار بالبشر في دولة السودان وطرق مواجهته الباحثة/ منى محمود أحمد عبدالرحمن

باحثه لدرجة الدكتوراه - معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان

تحت إشراف

أ.د. علاء عبدالحفيظ محمد أ.د. معمر رتيب عبد الحافظ

أستاذ العلوم السياسية أستاذ القانون الدولي

عميد كلية التجارة - جامعة اسيوط وكيل كلية الحقوق - جامعة اسيوط

الملخص باللغة العربية:

يعد السودان مركزاً بارزاً لتهريب البشر على طول ساحل شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، ويعمل كدولة عبور للرحلات نحو شمال إفريقيا وأوروبا والخليج. تستخدم معظم شبكات تهريب البشر طرقاً برية في منطقة الساحل.

طبيعة الاتجار بالبشر في السودان متنوعة وتشمل عدة أشكال وتجاوزات منها عمليات الاتجار بالعمالة القسرية حيث يتم استغلال الأفراد عبر اضطرارهم للعمل تحت ظروف قاسية وغير إنسانية. يتم خطف الضحايا أو استغلال ظروفهم الضعيفة لإجبارهم على العمل في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية دون تلقي أجر مناسب وتحت ضغط وتهديد. قام المتاجرون في السودان بشكل متزايد بتجنيد الرجال تحت ذرائع كاذبة للعمل، والأطفال للعمل القسري.

Summary:

Sudan is a major hub for human trafficking along the East African coast and the Horn of Africa, serving as a transit country for journeys to North Africa, Europe, and the Gulf. Most human trafficking networks use land routes in the Sahel region.

The nature of human trafficking in Sudan is diverse and includes several forms and abuses, including forced labor trafficking, where individuals are exploited by forcing them to work under harsh and inhumane conditions. Victims are kidnapped or their vulnerable circumstances are exploited to force them to work in various sectors, such as agriculture, construction, and domestic services, without adequate pay and under pressure and threats. Traffickers in Sudan have increasingly recruited men under false pretenses for work and children for forced labor.

المقدمة

لا يزال السودان بلد المصدر والعبور والمقصد للاتجار بالبشر، حيث يتم الاتجار بمعظم الضحايا من شرق وغرب ووسط أفريقيا. والضحايا هم في المقام الأول النساء، اللاتي يُجبرن على العبودية المنزلية والاستغلال الجنسي وعبودية الدين والزراعة والدعارة. يُجبر الأطفال المشردون في الخرطوم على ممارسة الاتجار بالجنس والعمل القسري. يوجد في السودان أحد أكبر تجمعات النازحين واللاجئين في أفريقيا، الذين يتعرضون بشكل متزايد للعمل القسري أو الاتجار بالجنس وفي إطار ما سبق فقد شكلت حماية حقوق الإنسان أحد أهم الأهداف الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بين طياته، إذ عهد هذا الميثاق مهمة احترام وتنفيذ قواعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان إلى عدد من الأجهزة الرئيسية التي حددتها المادة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى اعتبار أن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر تعد في صلب موضوع حماية حقوق الإنسان، فإن منظمة الأمم المتحدة تبذل الكثير من الجهود لمكافحتها والحد منها من خلال العديد من البرامج والاليات التي تهدف إلى التصدي لهذه الظاهرة ومواجهتها.

أولاً: أهمية البحث

الاهمية علمية:

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال كونه محاولة للتسليط الضوء على دور المنظمات الاقليمية والاتحاد الافريقي كنموذج لها في مجال منع وقمع ومكافحة الاتجار بالبشر.

الاهمية عملية:

ترجع اهمية البحث العملية لدور المنظمات الاقليمية في الحد من عمليات الاتجار بالبشر في القارة الافريقية في تقديم مقترحات تتعلق بدور الاتحاد الافريقي في الحد من عمليات الاتجار بالبشر.

ثانياً: إشكالية البحث

تكمن الإشكالية الأساسية لدراستنا في أن ظاهرة الاتجار بالبشر في العصر الحديث تعد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم، وأصبح تفاقم هذه الظاهرة في شكلها وثوبها الجديد يمثل تهديداً عالمياً مخيفاً لحياة وحرية وكرامة الملايين من ضحايا هذه الجريمة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات

١. ما الصور والأشكال التي يتم الاتجار بالبشر من خلالها؟
٢. ما الدوافع والأسباب التي تقف وراء ظاهرة الاتجار بالبشر؟
٣. ما المقصود بظاهرة الاتجار بالبشر في القانون الدولي؟

رابعاً: أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:

- ١- تعريف جريمة الاتجار بالبشر، وتوضيح حجمها وأهم آثارها.
- ٢- تحديد عناصر جريمة الاتجار بالبشر، وتوضيح أهم أسبابها.
- ٣- آليات المنظمات الإقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

خامساً: منهجية البحث

للإحاطة بموضوع البحث من جوانبه كافة كأن لابد من إتباع منهج في البحث يقتضي الإلمام به بدقة، لذا فقد اتبعنا المنهج التحليلي الذي يقوم على تحليل نصوص الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والآراء الفقهية.

سادساً: فرضيات الدراسة

١. ان عمليات الاتجار بالبشر تزيد من معدلات الجريمة.
٢. ان المنظمات الإقليمية تساهم بشكل كبير في الحد من عمليات الاتجار بالبشر.
٣. التكامل بين المنظمات الأفريقية المختلفة تساهم في الحد من عمليات الاتجار بالبشر.

المطلب الأول

طبيعة أسباب الاتجار بالبشر واثاره

ينتشر تهريب البشر في السودان ويرتبط بالجهات الفاسدة التابعة للدولة والتي تستفيد من السوق. يعد السودان مركزاً بارزاً لتهريب البشر على طول ساحل شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، ويعمل كدولة عبور للرحلات نحو شمال إفريقيا وأوروبا والخليج. تستخدم معظم شبكات تهريب البشر طرقاً برية في منطقة الساحل، ومن هذا المنطلق سنتطرق الى طبيعة الاتجار بالبشر والاسباب والاثار في السودان كما يلي:

أولاً: طبيعة الاتجار بالبشر في السودان

طبيعة الاتجار بالبشر في السودان متنوعة وتشمل عدة أشكال وتجاوزات منها عمليات الاتجار بالعمالة القسرية حيث يتم استغلال الأفراد عبر اضطرارهم للعمل تحت ظروف قاسية وغير إنسانية. يتم خطف الضحايا أو استغلال ظروفهم الضعيفة لإجبارهم على العمل في القطاعات المختلفة مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية دون تلقي أجر مناسب وتحت ضغط وتهديد. قام المتاجرون في السودان بشكل متزايد بتجنيد الرجال تحت ذرائع كاذبة للعمل، والأطفال للعمل القسري. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المرأة السودانية عرضة للاستعباد المنزلي والجنسي. (يمكن اعتبار العبودية المنزلية والجنسية شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر⁽¹⁾).

كما يتعرض الأطفال لخطر الاتجار بشكل خاص في السودان. يتم استغلالهم في العمل القسري والاستغلال الجنسي واستخدامهم في الجيوش المتمردة والمليشيات. يتم خطف الأطفال أو استغلال ظروفهم الضعيفة لتجنيدهم واستغلالهم. إن تدهور الوضع الإنساني وعدم إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية الأخرى يجعلان الأطفال - وخاصة غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم في الشوارع - أهدافاً سهلة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، حيث يشكل الاستغلال الجنسي جزءاً كبيراً من جرائم الاتجار بالبشر في السودان. يتعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي التجاري والدعارة القسرية، حيث يتم بيعهن واستغلالهن جنسياً دون إرادتهن. يتم تهديدهن وترويعهن واحتجازهن بقوة في أماكن للاستغلال الجنسي. مع استمرار النزاع في أنحاء البلاد تتزايد مخاطر الحماية - بما في ذلك من العنف الجنسي والتحرش وسوء المعاملة والاستغلال - وفقاً لتقارير القطاع الفرعي المعني بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. وبالنسبة للنساء والفتيات، فإن مخاطر العنف المنزلي، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاتجار، والاستغلال الجنسي والتحرش والإساءة أصبحت هائلة⁽²⁾. وفيما يخص تجنيد الشباب والأطفال، فهناك تجنيد قسري في الجماعات المسلحة والجيوش غير الشرعية في السودان. يتم استغلالهم في النزاعات المسلحة وإجبارهم على

(1) <https://enactafrica.org/enact-observer/is-sudan-committed-to-fighting-human-trafficking>

(2) <https://reports.unocha.org/ar/country/sudan/card/2TauvJ1rjl/>

المشاركة في القتال والعمليات القتالية، قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية إن الطرفين المتحاربين في السودان يجندان المدنيين قسرا للانضمام إلى القتال، ومن بينهم لاجئون فروا وعادوا إلى البلاد تم أسرهم والضغط عليهم للمشاركة في القتال. وذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن آلاف السودانيين بدؤوا يتدفقون عبر الحدود الشرقية إلى إثيوبيا، في يوليو، معظمهم من الشبان الذين قالوا إنهم فروا من التجنيد القسري. وانتهى المطاف بالعديد منهم في مخيم كומר التابع للأمم المتحدة في منطقة أمهرة^(٣).

بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، كانت هناك عدة تقارير عن حالات ابتزاز. وفي بعض الحالات، ادعى الجناة أنهم ممثلون للقانون، وفي حالات أخرى، ممثلون لمنظمات خيرية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة. وتتزايد حالات طلب الفدية في مناطق مختلفة، مثل تلك الواقعة غرب النيل، حيث يقوم الجناة باختطاف الشاحنات والسائقين الذين يعبرون المنطقة. وقد تم اختطاف مواطنين أجانب للحصول على فدية من قبل الجماعات الإجرامية، معظمهم في منطقة دارفور^(٤).

ثانياً: اسباب الاتجار بالبشر في السودان

هناك عدة أسباب لظاهرة الاتجار بالبشر في السودان، وتنقسم الاسباب لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية كما يلي

• اسباب سياسية

الاسباب السياسية للاتجار بالبشر في السودان يمكن أن تشمل العوامل التالية:
النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي: السودان يعاني من فترة طويلة من النزاعات المسلحة الداخلية وصراعات القومية والعرقية. تؤدي هذه النزاعات إلى تشريد

⁽³⁾<https://www.alhurra.com/sudan/2023/11/30/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%B3%D8%B1%D8%A7>

⁽⁴⁾<https://africa.ocindex.net/country/sudan>

السكان وتفكك الأسر وفقدان الحماية، مما يجعل الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

ضعف الحكم والفساد: قد يؤدي ضعف الحكم وانعدام الشفافية والفساد في السودان إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر. عندما يكون هناك ضعف في النظام القضائي والرقابة، يصبح من الصعب محاسبة المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر وتقديمهم للعدالة. تشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى انتشار الفساد في جميع أنحاء المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الشرطة والقضاء وغيرهم من المسؤولين داخل الحكومة. ورغم أن القانون يوفر إطاراً تشريعياً لمعالجة الفساد، إلا أن التنفيذ والعقاب يعتبران ضعيفين ومتساهلين. وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة في السودان لديها سجل في اعتقال وتهريب واستجواب الصحفيين الذين يحققون في الفساد الحكومي⁽⁵⁾.

الاستغلال السياسي والتهجير القسري: قد يتم استغلال الأزمات السياسية والنزاعات كوسيلة للتحرك والتجنيد القسري. يتم تهجير الأفراد وإجبارهم على النزوح من مناطقهم، مما يزيد من تعرضهم لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر.

ضعف التشريعات والسياسات الحكومية: قد يكون هناك ضعف في التشريعات والسياسات الحكومية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر. عدم وجود إطار قانوني قوي وفعال يعاقب المتورطين في جرائم الاتجار بالبشر ويحمي ضحاياها يسمح بزيادة وانتشار هذه الجريمة.. وفي منتصف عام ٢٠١٨، قال نائب رئيس الجمهورية حسبو عبد الرحمن، إن الحكومة تدرس وضع استراتيجية لمكافحة الاتجار بالبشر تتماشى مع المعايير والآليات الدولية. ومع ذلك، لم يتم الإبلاغ عن أي خطوات مهمة منذ ذلك الحين فيما يتعلق بنجاح التحقيقات أو الاعتقالات أو الملاحقة القضائية للمتجرين. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال من غير الواضح كيف ستعزز خطة العمل والاستراتيجية عملية الخرطوم، حيث لم تعلن الحكومة عن أي بيانات ذات معنى لربط التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر بالتأثير الفعلي⁽⁶⁾.

الانتهاكات الحقوقية والقمع السياسي: تعاني السودان من انتهاكات حقوق الإنسان والقمع السياسي، وهذا يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الاتجار بالبشر. عندما يتم قمع الحريات

⁽⁵⁾ <https://verite.org/africa/explore-by-country/sudan/>

⁽⁶⁾ <https://enactafrica.org/enact-observer/is-sudan-committed-to-fighting-human-trafficking>

الأساسية وحقوق الفرد، يصبح الأفراد أكثر عرضة للاستغلال والتجنيد القسري، فقد شهد السودان على مدى عقود طويلة انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، كان أغلبها بسبب الاستبداد وديكتاتورية نظام الحكم، إلى جانب الصراعات والحروب الأهلية التي مرت بها الدولة^(٧).

• اسباب اقتصادية

الاسباب الاقتصادية للاتجار بالبشر في السودان تتضمن العوامل التالية:

الفقر والبطالة: يعاني السودان من مستويات عالية من الفقر والبطالة، خاصة في المناطق الريفية والمناطق ذات الأقل تطوراً. يجد الأفراد أنفسهم في حالة يائسة تدفعهم للبحث عن فرص عمل وسبل العيش، وهذا يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر. وعلى الرغم من أن دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى بنحو ٢٥ في المائة من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن ٤٧ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر بشكل عام، ونقيد التقارير أن ٢٦ في المائة يعيشون في فقر في مدينة الخرطوم. تم الإبلاغ عن أحدث نتيجة لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد من عام ٢٠١٤، حيث يعيش ٥٢.٣% من السكان في فقر متعدد الأبعاد، و١٧.٧% معرضون للخطر^(٨).

ضعف البنية التحتية والخدمات الاجتماعية: تعاني بعض المناطق في السودان من ضعف البنية التحتية ونقص في الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية. يجد الأفراد صعوبة في الوصول إلى فرص تعليمية ووظائف مدروسة، مما يجعلهم عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

العرض والطلب في سوق العمل: يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية مثل الطلب على العمالة الرخيصة والعرض الزائد للعمالة في سوق العمل على زيادة ظاهرة الاتجار بالبشر. يستغل المتاجرون بالبشر الفقراء والمهمشين لتلبية احتياجاتهم العمالة بأجور زهيدة وظروف عمل سيئة.

الزراعة والاستغلال العمالي: تعتبر الزراعة قطاعاً هاماً في الاقتصاد السوداني، ويتم استغلال العمالة في هذا القطاع بشكل كبير. يتعرض العمال الزراعيون للظروف القاسية وسوء المعاملة، وقد يتم استهدافهم للاستغلال والاتجار بالبشر.

⁽⁷⁾<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=27052023&id=232b1a70-e58b-457a-b51f-82f9af66b250>

⁽⁸⁾<https://verite.org/africa/explore-by-country/sudan/>

عدم التوازن الاقليمي والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة: تشهد بعض المناطق في السودان توازنًا اقتصاديًا ضعيفًا ونقصًا في الفرص الاقتصادية. يمكن أن يدفع هذا النقص في التنمية الاقتصادية الأفراد إلى البحث عن فرص في مناطق أخرى، وهذا يجعلهم عرضة للاتجار بالبشر.

• اسباب اجتماعية

الأسباب الاجتماعية للاتجار بالبشر في السودان تتضمن العوامل التالية:

التمييز الاجتماعي والعنصري: يعاني السودان من توترات اجتماعية وعرقية تؤدي إلى التمييز والانقسامات بين السكان. قد يتعرض الأفراد الذين ينتمون إلى فئات مهمشة أو أقلية لمزيد من التهميش والاستغلال، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والاتجار بالبشر.

العنف الأسري والنزاعات الأسرية: قد تكون هناك ظروف عنف أسري أو نزاعات داخل الأسرة تؤدي إلى تشتت الأسر وتشريد أفرادها. يصبح الأطفال والنساء اللواتي يعيشن في هذه الظروف أكثر عرضة للاستغلال والتجارة بالبشر.

النمط الثقافي والتقاليد: بعض النمط الثقافي والتقاليد في المجتمع السوداني يمكن أن يؤدي إلى زيادة تعرض الأفراد للاتجار بالبشر. قد يتضمن ذلك زواج الأطفال، عادات الاستعباد، أو الاعتقادات الخاطئة التي تجعل الأفراد يصدقون أن الاتجار بالبشر هو شيء مقبول أو ضروري.

الهجرة غير الشرعية واللجوء: قد يلجأ بعض الأشخاص في السودان إلى الهجرة غير الشرعية أو طلب اللجوء بحثًا عن فرص أفضل أو حماية. في بعض الحالات، يمكن أن يتم استغلال هؤلاء الأشخاص من قبل المهربين وتجار البشر الذين يستغلون ظروفهم الضعيفة ويجبرونهم على العمل بأجور زهيدة أو أنشطة غير قانونية.

ضعف الوعي والتثقيف: قد يكون هناك ضعف في الوعي والتثقيف حول قضية الاتجار بالبشر في المجتمع السوداني. قد لا يكون لدى الأفراد المعلومات الكافية حول حقوقهم وخطورة الاتجار بالبشر، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والتجارة.

ثالثًا: اثار الاتجار بالبشر في السودان

اثر الاتجار بالبشر في السودان تكون وخيمة على المجتمع والأفراد المتأثرين بها. وتشمل بعض الآثار الرئيسية التالية:

انتهاك حقوق الإنسان: يتعرض الأفراد الذين يتعرضون للاستغلال والاتجار بالبشر لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يتم انتهاك حقوقهم الأساسية مثل الحرية والكرامة وحقوق العمل اللائق والحق في الحياة الآمنة.

الاستغلال الاقتصادي والعمالة القسرية: يتم استغلال الضحايا عن طريق العمل القسري في قطاعات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والخدمات المنزلية. يتم تجبرهم على العمل لساعات طويلة دون أجر مناسب وتعرضهم لظروف عمل قاسية وبدون حماية قانونية.

الاستغلال الجنسي: يتعرض النساء والفتيات للاستغلال الجنسي في صور مختلفة مثل الدعارة، والاتجار الجنسي، والعبودية الجنسية. يتم تجبرهن على ممارسة الجنس بشكل قسري دون موافقتهن، ويتعرضن للتشويه والعنف الجسدي والنفسي.

تفكك الأسر والمجتمعات: يؤدي الاتجار بالبشر إلى تفكك الأسر والانفصال بين أفرادها، حيث يتم فصل الأطفال عن ذويهم وتشتيتهم. يترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعية سلبية على الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

العواقب الصحية والنفسية: يتعرض الضحايا لظروف صحية سيئة ونقص في الرعاية الطبية. يمكن أن يعانون من إصابات جسدية جراء سوء المعاملة والتعذيب، ويتعرضون لأمراض جنسية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض الضحايا لمشاكل نفسية خطيرة مثل الصدمة، والقلق، والاكتئاب.

آثار سياسية

تنطوي جريمة الاتجار بالبشر في السودان على آثار سياسية سلبية، وتشمل ما يلي:

ضعف الاستقرار السياسي: يؤدي انتشار جريمة الاتجار بالبشر إلى ضعف الاستقرار السياسي في السودان. يعكس انتشار هذه الجريمة الفشل في تطبيق القانون وضعف الرقابة الحكومية، مما يزيد من الاحتقان الاجتماعي ويفتح الباب أمام الفوضى والعنف.

انتهاكات حقوق الإنسان: تعتبر جريمة الاتجار بالبشر انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الحرية والكرامة والشخصية. وعندما يتم تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، يمكن أن يتعرض النظام السياسي في السودان لانتقادات دولية وضغوط لتحسين الحالة وتجريم هذه الجريمة.

تأثير على العلاقات الدولية: يمكن أن يؤثر انتشار جريمة الاتجار بالبشر في السودان على العلاقات الدولية للبلاد. قد تفرض الدول الأخرى عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية على السودان بسبب عدم التصدي بفعالية لهذه الجريمة أو عدم التعاون في مكافحتها. هذا يمكن أن يؤثر على التجارة الخارجية والمساعدات الدولية والعلاقات السياسية بشكل عام.

تأثير على الاستقطاب السياسي: يمكن أن يؤدي انتشار جريمة الاتجار بالبشر إلى زيادة الاستقطاب السياسي في السودان يمكن أن يستغل الأطراف السياسية هذه الجريمة وأحداثها لتعزيز أجنداتهم السياسية وزيادة الانقسامات بين القوى السياسية المختلفة.

تأثير على السمعة الدولية: يمكن أن يتسبب انتشار جريمة الاتجار بالبشر في سوء السمعة الدولية للسودان. قد تنتشر تقارير وأخبار عن هذه الجريمة في وسائل الإعلام العالمية، مما يؤثر سلبًا على صورة السودان في المجتمع الدولي ويضعف مصداقيتها وقدرتها على المشاركة في المنتديات والمؤسسات الدولية.

آثار اقتصادية

الاتجار بالبشر يترتب عليه آثار اقتصادية سلبية في السودان، وتشمل ما يلي:

تدهور القوى العاملة: يؤدي انتشار الاتجار بالبشر إلى تدهور القوى العاملة في السودان. يتم استغلال الأشخاص المتورطين في الاتجار بالبشر في أعمال قاسية ومهينة بأجور زهيدة، مما يؤثر على إمكانية تطوير المهارات والقدرات الاقتصادية للأفراد ويحول دون نموهم الشخصي والمهني.

تهديد الأمن الاقتصادي: يؤدي الاتجار بالبشر إلى تهديد الأمن الاقتصادي في السودان. تعتمد الدولة على القوى العاملة للتنمية الاقتصادية والإنتاج، وعندما يتم استغلال الأشخاص وتجريدتهم من حقوقهم الأساسية، ينتج عن ذلك تراجع في الإنتاجية وتقويض للنمو الاقتصادي.

التبعات الاجتماعية والصحية: يترتب على الاتجار بالبشر تبعات اجتماعية وصحية كبيرة. يتعرض ضحايا الاتجار للعديد من المخاطر والمضاعفات الصحية، بما في ذلك العنف الجسدي والعاطفي والجنسي، وسوء التغذية والرعاية الصحية. تلك التبعات تزيد من الأعباء الاقتصادية

على النظام الصحي وتقلل من قدرة الأفراد على التركيز على العمل والإنتاج، مما يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام

آثار اجتماعية:

جريمة الاتجار بالبشر تشكل تهديدًا خطيرًا على المجتمعات في السودان وتترك آثارًا اجتماعية مدمرة، ومن بين هذه الآثار:

١. انتهاك حقوق الإنسان: يتعرض ضحايا الاتجار بالبشر لانتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق الحرية والكرامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يتعرضون للاستغلال الجنسي أو العمالة القاسية أو العمالة القسرية، مما يؤدي إلى تجريحات نفسية وجسدية واجتماعية.

٢. تفكك الأسرة والمجتمع: يؤدي انتشار جريمة الاتجار بالبشر إلى تفكك الأسر والمجتمعات. يتم خطف الأطفال والشباب والنساء وفصلهم عن أسرهم ومجتمعاتهم، مما يؤدي إلى فقدان الروابط الاجتماعية والعاطفية وتدهور العلاقات العائلية والاجتماعية.

٣. انتشار الفقر والتهميش: يعيش ضحايا الاتجار بالبشر في ظروف فقر مدقع وتهميش اجتماعي. يتم استغلالهم في العمل الجبر والعمالة المنخفضة الأجر، مما يحرمهم من الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية. يزيد هذا من التفاوت الاجتماعي ويؤدي إلى تفاقم الفقر في المجتمع.

٤. تدهور الصحة النفسية والجسدية: يتعرض ضحايا الاتجار بالبشر للعديد من المشاكل الصحية النفسية والجسدية. يعانون من الضغط النفسي الهائل والصدمات النفسية نتيجة للاستغلال والإساءة. كما يعانون من آثار العنف الجسدي والجنسي والتعذيب.

٥. تفشي الأمراض والأوبئة: يمكن أن يسهم انتشار جريمة الاتجار بالبشر في تفشي الأمراض والأوبئة. يعيش الضحايا في ظروف غير صحية ومكتظة، ويتم نقل الأمراض بسهولة بينهم وبين الجماعات التي يتم استغلالهم فيها.

المطلب الثاني

الجهود المحلية والإقليمية للحد من الاتجار بالبشر في السودان

تتطلب مكافحة جريمة الاتجار بالبشر جهودًا شاملة ومستدامة من قبل الحكومة والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية. يجب أن تستمر الجهود في تعزيز التشريعات وتطبيقها بصرامة، وتعزيز التوعية والتثقيف للجمهور، وتوفير الدعم والحماية

لضحايا الاتجار بالبشر، وتعزيز التعاون الدولي والمحلي في مكافحة هذه الجريمة وملاحقة المتورطين بها.

أولاً: الجهود المحلية للحد من الاتجار بالبشر

دولة السودان قد اتخذت عدة جهود لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر والحد من آثارها السلبية. ومن بين هذه الجهود^(٩):

أ- الجهود حول المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين والإتجار بالبشر

١. في إطار مواصلة الجهود لمعالجة المشاكل المتعلقة باللجوء والنزوح، وضعت الدولة خطة عمل متكاملة لتنفيذ مشروع الحلول المستدامة لحماية ولمعالجة قضايا النازحين وفقاً للوثيقة الدستورية، تم توقيع اتفاقية سلام جوبا بين الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة في أكتوبر ٢٠٢٠م وبروتوكول النازحين، بمشاركة آليات حكومية وغير حكومية لمعالجة الأوضاع الإنسانية في مرحلة مابعد خروج يوناميد من دارفور.

٢. في إطار ضمان سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء، وضعت الدولة خطة لخصر اللاجئين لتحديد إحتياجاتهم الإقتصادية والإجتماعية.

٣. إعتمدت الدولة استراتيجية قطاعية مع دولة جنوب السودان خاصة بالنازحين واللاجئين والعائدين والمجتمعات المحلية.

٤. تعمل معتمدية اللاجئين باعتبارها نقطة الإتصال الوطنية باستقطاب المساعدات الدولية من المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمانحين. ويتم صرف هذا الدعم على التغذية، الصحة، التعليم، الإيواء، السكن، مياه الشرب وغيرها.

ب- تأمين وصول المساعدات الإنسانية للمتأثرين بالحرب والنازحين:

٥. أجرى السودان مزيد من التسهيلات لإنسياب حركة المساعدات الإنسانية دون قيود. كما خاطبت وزارة الخارجية السودانية سفارة السودان بنيويورك لتتوير الشركاء لتسهيل اجراءات الإغاثة وحركتها في جميع أنحاء البلاد.

٦. في إطار تأمين وصول المساعدات الإنسانية يتيح مشروع الحلول المستدامة التابع للأمم المتحدة تسهيل عمليات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وضمان وصولها

^(٩) جمهورية السودان: التقرير الوطني الثالث لجمهورية السودان المقدم لآلية الإستعراض الدوري

الشامل الدورة (٤٠) فبراير ٢٠٢٢م/

- للمحتاجين بفتح وتأمين مسارات العمل الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني. وقد بذلت الدولة جهوداً مقدرة لتأمين وصول الخدمات الأساسية للنازحين في البلاد و دشنت عدداً من المشروعات التي تساهم في ذلك.
٧. تم تعزيز جهود حماية الضحايا وتوفير الدعم لهم في السودان. تم إنشاء مراكز استقبال وإعادة التأهيل للضحايا، حيث يتم توفير الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والتأهيل المهني للمساعدة في إعادة بناء حياتهم وتحقيق التأهيل الشامل.
٨. تم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومة السودانية وبعض الحركات المسلحة بما فيها جيش الحركة الشعبية قطاع الشمال الذي يسيطر علي منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق لفتح المسارات لأجل توصيل المساعدات الإنسانية في كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان ولايات دارفور والعمل على تأمين هذه الطرق بوساطة الجهات الأمنية المعنية بمشاركة برنامج الغذاء العالمي (WFP).
٩. عالجت الدولة الأوضاع الإنسانية الطارئة في ولايات غرب وجنوب دارفور من جراء الصراع المحلي بتخصيص المواد الإغاثية وإرسالها مع الجهات الأخرى المعنية حيث قامت بفتح الطرق المؤدية لمدينة الجنية وتأمينها لتمكين دخول المساعدات الإنسانية للنازحين.
١٠. في إطار تطبيق بروتوكول النازحين واللاجئين الخاص بالعمل الإنساني للمتأثرين بالحرب أصدرت مفوضية العون الإنساني موجهات بتسريع وتسهيل وصول المنظمات والمساعدات الإنسانية للمناطق المتأثرة، وإلغاء جميع الإجراءات السابقة والتي كانت تحد من ذلك.
١١. شكلت آلية تنسيقية في ولاية غرب دارفور للإشراف ومتابعة توزيع المساعدات الإنسانية بالتعاون مع المنظمات.
١٢. في إطار الجهود المبذولة لمعالجة التصدي للمشاكل المرتبطة بالتشرد الداخلي؛ تم إنشاء وحدة النزوح والعودة الطوعية لمتابعة برنامج العودة الطوعية للنازحين في كل من الخرطوم ورومبيك.

ج- الجهود حول مكافحة الاتجار بالبشر

١- في إطار مكافحة جريمة الاتجار بالبشر سعت الدولة الى:

- إبرام إتفاقيات ثنائية مع معظم دول الجوار بغرض التعاون لمكافحة الإفلات من العقاب وتشكيل قوات مشتركة تحت قيادة موحدة بغرض ضبط ومراقبة الحدود.

- قد قامت الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات قانونية صارمة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر. وقد تم تعديل قوانين العقوبات لتشمل عقوبات أشد للمتورطين في هذه الجريمة. كما تم وضع سياسات وإجراءات لتعزيز التوعية والتثقيف حول هذه الجريمة وتشجيع التبليغ عن حالات الاتجار بالبشر حيث تم تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤ في العام ٢٠٢١م بتوسيع نطاق تعريف الجريمة ليشمل كل الطرق والأساليب التي ترتكب بها الجريمة وعدم الإعتداد برضا الضحية وتشديد العقوبة إذا كان المجني عليها أنثى أو طفل لم يبلغ الثامنة عشر أو معاق.
- تم تأسيس نيابة متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر في الولايات المتأثرة و يجري التعاون بين النيابة العامة والإنتربول واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بشأن تحديث بيانات قوائم الحظر والجزاءات.

- ٢- شاركت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مع الآليات الوطنية الأخرى في إنجاز العديد من البرامج الخاصة بحقوق وحماية الأطفال بوضع الخطة الوطنية الثلاثية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣م وتهدف الى منع الاتجار بالبشر، حماية ضحايا الاتجار بالبشر، الملاحقة الجنائية والمشاركة على المستوى الإقليمي والدولي.
- ٣- تعمل الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر للقيام بأعمالها و يتم تنفيذ بعض الأنشطة والبرامج بالتعاون مع الشركاء الدوليين من منظمات ووكالات الأمم المتحدة.
- ٤- قامت الحكومة السودانية بتعزيز التعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر. تم تشكيل فرق مشتركة للعمل على تحقيق العدالة ومكافحة هذه الجريمة، وتم تعزيز التعاون في تبادل المعلومات والبيانات والتجارب الميدانية.
- ٥- قامت الحكومة السودانية بتنفيذ حملات توعية وتثقيف للجمهور حول جريمة الاتجار بالبشر وعواقبها الاجتماعية والقانونية. تم تنظيم حملات توعية في وسائل الإعلام والمدارس والجامعات والمجتمعات المحلية لزيادة الوعي بمخاطر هذه الجريمة وكيفية التعرف عليها والتبليغ عنها.

ثانيا: دور الجهات غير الحكومية للحد من الاتجار بالبشر في السودان

تعاونت الحكومة السودانية مع الجهات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. تم تبادل المعلومات والخبرات والتدريب مع

الدول الأخرى لتعزيز القدرات وتحسين الإجراءات المتبعة في مكافحة هذه الجريمة. تلعب الجهات غير الحكومية دورًا حيويًا في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان. إليك بعض الأدوار التي تقوم بها هذه الجهات:

١. **المساعدة والدعم للضحايا:** تقدم الجهات غير الحكومية دعمًا عاجلاً لضحايا جريمة الاتجار بالبشر في السودان. قد يشمل ذلك توفير الإسكان المؤقت والرعاية الصحية والمساعدة القانونية والنفسية. تعمل هذه الجهات على توفير بيئة آمنة للضحايا ومساعدتهم في العودة إلى حياتهم الطبيعية.
٢. **التوعية والتثقيف:** تقوم الجهات غير الحكومية بتنظيم حملات توعية وتثقيف للجمهور حول جريمة الاتجار بالبشر وعواقبها. يتم توجيه هذه الحملات للمجتمع المحلي والشباب والمدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية وغيرها من الفئات المستهدفة. يهدف ذلك إلى زيادة الوعي والمعرفة حول هذه الجريمة وتشجيع التبليغ والتصدي لها.
٣. **البحث والتوثيق:** تقوم الجهات غير الحكومية بإجراء البحوث وجمع البيانات والمعلومات حول جريمة الاتجار بالبشر في السودان. يتم توثيق حالات الاتجار وتحليل أنماط وأساليب الجريمة وتقييم تأثيرها على الضحايا والمجتمع بشكل عام. تساعد هذه البيانات على توجيه السياسات وتطوير الإجراءات لمكافحة هذه الجريمة.
٤. **التدريب وبناء القدرات:** تقدم الجهات غير الحكومية التدريب وبناء القدرات للمهنيين والعاملين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان. يشمل ذلك التدريب على كيفية التعرف على حالات الاتجار والتحقيق فيها وتقديم الدعم للضحايا. يهدف ذلك إلى تعزيز القدرات وتطوير المهارات اللازمة للتصدي لهذه الجريمة.
٥. **الضغط والدعوة:** تعمل الجهات غير الحكومية على ممارسة الضغط والدعوة لزيادة الالتزام وتعزيز جهود الحكومة في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر. يمكن أن تشمل هذه الجهود إصدار التقارير والبيانات والتواقيع العامة والتأثير على صنع القرار والسياسات ذات الصلة. يهدف ذلك إلى تعزيز التزام الحكومة وتحقيق تغييرات إيجابية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر^(١٠).

(١٠) التقرير الوطني الثالث لجمهورية السودان المقدم لآلية الإستعراض الدوري الشامل، مرجع سبق ذكره

تلعب الجهات غير الحكومية دورًا هامًا في تعزيز جهود مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان. تعمل هذه الجهات جنبًا إلى جنب مع الحكومة والمؤسسات الدولية لتحقيق أهداف مشتركة في حماية الضحايا ومكافحة هذه الجريمة البشعة.

ثالثًا: دور الاتحاد الأفريقي في الحد من عمليات الاتجار بالبشر في السودان

الاتحاد الأفريقي يلعب دورًا هامًا في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان وفي القارة الأفريقية بشكل عام. إليك بعض الأمور التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي للحد من عمليات الاتجار بالبشر في السودان^(١١).

أ- مهام وأنشطة الاتحاد الأفريقي تتمثل في:

١. انشاء وتوفير منصة للتعاون وتبادل المعلومات والاستخبارات بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والجرائم عبر الحدود بين وكالات انفاذ القانون في الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي وفقا للقوانين الوطنية للدول الاعضاء
٢. تعزيز التنسيق مع المبادرات المماثلة في القارة وخارجها بشأن تبادل المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولا سيما الايجار بالبشر وتهريب المهاجرين
٣. العمل على منع وكشف والتحقيق بشأن الايجار بالبشر وتهريب المهاجرين بالتعاون مع وكالات انفاذ القانون الوطنية والاقليمية والقارية والدولية
٤. تطوير وتيسير ترتيبات المساعدات القانونية المتبادلة وترتيبات التسليم والاستراتيجيات القارية المنسقة بين الدول الاعضاء وفيما بينهما لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ونسيمة للجار بالبشر وتهريب المهاجرين في اطار سياسات الاتحاد الأفريقي والسياسة الدولية ذات الصلة
٥. مساعده الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي على تطوير او تحسين الممارسات الجيده في جمع وتحليل ونشر المعلومات حول الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وخاصة انهيار بالبشر وتهريب المهاجرين
٦. تكليف وبحوث عن اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ولاسيمة للجار بالبشر وتهريب المهاجرين بين الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي

^(١١) لمزيد ممن التفاصيل انظر: الاتحاد الأفريقي: مشروع النظام الأساسي لمركز العمليات القاري في

السودان لمكافحة الهجرة غير النظامية، المجلس التنفيذي الدورة العادية الـ ٣٦ اديس ابابا اثيوبيا

٦-٧ فبراير ٢٠٢٠

٧. الاطلاع باي مهام اخرى على النحو الذي تطلبه اجهزه صنع السياسات للاتحاد الافريقي ذات الصله

٨. توفير بناء القدرات والمساعدته الفنيه في مكافحه الهجره غير النظاميه (فيما يتعلق بمكافحه الايجار بالبشر وتهريب المهاجرين) واداره الحدود

اعتماد الإطار القاري لمكافحة الاتجار بالبشر: أقر الاتحاد الأفريقي إطاراً قارياً لمكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٦، والذي يعمل كأداة لتوجيه وتنسيق الجهود المشتركة للدول الأعضاء في مجال مكافحة هذه الجريمة. ويشجع الإطار المشترك على تعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الفعالة لمكافحة الاتجار بالبشر.

ب- دور الاتحاد الافريقي في مواجهة الاتجار بالبشر في السودان

إن الاتحاد الأفريقي يلعب دوراً هاماً في تنسيق وتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر في السودان ويعمل على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي للتصدي لهذه الجريمة البشعة وفيما يلي اهم الجهود:

١- تعزيز التعاون الإقليمي: يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار بالبشر، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتجارب الناجحة. كما يشجع الاتحاد الأفريقي على توقيع وتنفيذ اتفاقيات تعاون إقليمي لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢- توفير الدعم التقني والمالي: يقدم الاتحاد الأفريقي الدعم التقني والمالي للدول الأعضاء في السودان وغيرها من الدول الأفريقية لتعزيز قدراتها في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر. يمكن أن يشمل الدعم تدريب الكوادر الأمنية والقضائية، وتوفير المعدات اللازمة، وتعزيز آليات التوعية والتثقيف.

٣- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية: يعمل الاتحاد الأفريقي على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية. يتم تنسيق الجهود المشتركة وتبادل المعلومات والخبرات لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال.

٤- التوعية والتثقيف: يشجع الاتحاد الأفريقي على تعزيز التوعية والتثقيف حول جريمة الاتجار بالبشر في السودان وفي القارة الأفريقية بشكل عام. يتم تنظيم حملات توعية وورش عمل وتدريبات لرفع الوعي بأساليب التجنيد المجبر والاستغلال التي يتم استخدامها في جرائم الاتجار بالبشر. يهدف ذلك إلى تمكين الجمهور

والمجتمعات المحلية من التعرف على علامات الاتجار بالبشر والإبلاغ عن الحالات المشتبه فيها.

أولاً: النتائج

- ١- ان جريمة الاتجار بالبشر ثالث اكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد جريمة الاتجار في المخدرات وجريمة تهريب السلاح.
- ٢- ان الاتجار بالبشر هو عملية غير قانونية تشمل استغلال الأشخاص بشكل قسري أو مضطرب عبر الحدود أو داخل البلاد. فيتم تجنيد الأفراد ونقلهم واستضافتهم بواسطة العنف أو التهديد أو الابتزاز أو الاحتيال لاستغلالهم بأشكال مختلفة.
- ٣- ان لجريمة الاتجار بالبشر اسباب عديدة ساعدت في ظهورها وتطورها مثل الفقر والبطالة وتحقيق الثراء السريع والحروب والنزعات المسلحة. وهناك اشكال وصور عديدة لجريمة الاتجار بالبشر مثل العمل القسري او السخرة والاستغلال الجنسي والدعارة ونزع الاعضاء واستغلال الاطفال
- ٤- ان للمنظمات الاقليمية دورا هاما في حفظ الامن والسلم الدولي علي وجه عام و على صعيد خاص لها دورا مهما في مكافحه الاتجار بالبشر من خلال وضع المواثيق والاتفاقيات الدولية كي تكون بمثابة اطار قانوني لا تحيد الدول عنه في مواجهه هذه الجريمة.
- ٥- ان طبيعة الاتجار بالبشر في السودان تعتبر معقدة ومتنوعة بسبب العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على البلد
- ٦- قامت الحكومة السودانية باتخاذ إجراءات قانونية لمكافحة الاتجار بالبشر، وأقرت قوانين وتشريعات تجريم هذه الجريمة وتعاقب على مرتكبيه

ثانياً: التوصيات

١. تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية للتصدي لعمليات الاتجار بالبشر.
٢. التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
٣. تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول عمليات الاتجار بالبشر والمسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، والدفاع عنها.
٤. زيادة التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٥. تعزيز وحماية الإنسان والشعوب من الاستغلال والعبودية طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
٦. تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية للحد من الاسباب الاقتصادية لعمليات الاتجار بالبشر.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- ١- أحمد لطفي السيد مرعي، استراتيجية مكافحة جرائم الإتجار في البشر، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥.
- ٢- خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر في ضوء القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠ والضوء القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ والاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٢.

ب- الرسائل العلمية

- ١- أمل الديبات، مشاكل الاتجار بالنساء في العالم العربي، رسالة دبلوم، الاكاديمية السورية الدولية، سوريا، ٢٠١٠.
- ٢- بيان عبد الله رضا، الجرائم الجنسية الواقعة على الاطفال وتطبيقاتها على شبكة الأنترنت، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة السليمانية، ٢٠٠٣.

ج- التقارير

- ١- تقرير مفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على صعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الصادر ٢٧/٣/٢٠٠٩، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤)
- ٢- تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، آخر المستجدات على الصعيد الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، الصادر ٢٧/٣/٢٠٠٩، وثيقة رقم (A/HRC/١٠/٦٤).

- ٣- تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول اخر التطورات التي شهدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإتجار بالبشر، ٢٠٠٩، وثيقة

رقم A/HRC/10/64.

د- الابحاث العلمية

- ١- مهند عبد اللطفي عبد المجيد، الوضع القانوني لجريمة الإتجار بالبشر في القانون العراقي، بحث مقدم إلى مجلس القضاء الأعلى لغرض الترقية، البصرة، ٢٠١٣.
- ٢- د. مازن خلف الشمري، الجرائم الماسة بحقوق الطفل في العراق، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، المجلد ٢، العدد ٥، ٢٠٠٩، ٤.
- ٣- جريمة الإتجار بالبشر أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، تصدر عن مركز العراق للأبحاث، العدد ١٨، ٢٠٠٩.

ثانيا: المواقع الالكترونية

- ١- متصفح على الرابط الالكتروني <http://www.un.org/ar/events/humantrafficking> تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٨/١.
- ٢- مركز أبناء الأمم المتحدة، فعالية رفيعة المستوى في الأمم المتحدة تبحث سبل مكافحة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، ٢٠١٢/٤/٣، موقع الأمم المتحدة التالي: <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=16415>.
- ٣- أكرم عبد الرزاق المشهداني، الاتجار في البشر عبودية القرن ٢١ تتنامى في العالم والعراق، بحث منشور على الرابط:
- ٤- <http://algardenia.com/magalat/87.21html> في تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٣/١٦.

ثالثا: مراجع باللغة الانجليزية

- Bureau International des droits des enfans, Les dimensions internationales del'exploitation sexuelle des enfngnts, Rapport Global, p.27 .
- Hillary Rodham Clinton: Trafficking in persons report; The United States of America, 2011, p15.
- Tom Abokata, Trafficking of Human beings crime against humanity ,implications for applications for international Low, University Cambridge, 2005.